- مدير مخبر بحث استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر STRATEV؛
- مسؤول خلية الجودة بجامعة مستغانم؛
- مسؤول تسيير شؤون المجالات العلمية بجامعة مستغانم؛

الإيميل: Laadjal.adala@univ-mosta.dz

الهاتف: 07 90356855

الدرس الافتتاحي للسنة الجامعية 2021-2022 بجامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس
تحت عنوان:

"المتطلبات الأساسية لمؤسسة جامعية عصرية"

مقدمة:

أضحى دور الجامعة في التعليم والتكوين، يشبه إلى حد بعيد حالة مؤسسات الإنتاج الصناعي، بل وباتت الجامعة أكثر محاكاة لخطوط الإنتاج التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مصنعات جاهزة للاستعمال، هذا ما جعل نظام المدخلات والمخرجات، ينطبق على مؤسسات التعليم والتكوين، وأصبحت مبررات الأخذ بالتخطيط الإستراتيجي أكثر طلبا من أي وقت مضى، خاصة في ظل الظروف الصحية العالمية.

فالتخطيط الاستراتيجي المبني على تحديد الموقف الذي تمر به الجامعة الجزائرية، على غرار مواكبة التطور السريع الحاصل في بيئة التعليم العالي والبحث العلمي، ومتطلبات سوق الشغل، يعتمد على تحديد الأهداف والغايات المرجوة، ووضع الخطة والخطط الفرعية والتفصيلية، البرامج التعليمية والسياسات، ناهيك عن تحديد الجهات التي ستتولى التنفيذ، كما يتطلب حشد الموارد وتحديد الجهود المطلوبة، ووضع آليات الرقابة والقياس الدوري للنتائج الفرعية والإجمالية، بغية تصحيح الانحرافات.

وفيما يلي سنتطرق إلى تفعيل التخطيط الاستراتيجي الشامل للمحاور الثلاثة:

- التعلم والتعليم؛
- البحث العلمي؛
- خدمة المجتمع والتنمية المجتمعية.

1- التعلم والتعليم (teaching and learning):

برز الدور الحديث للجامعة في العالم، من خلال التطورات التكنولوجية والمستجدات الرقمية، في دعم وتسهيل عملية التعليم (teaching) والتعلم (learning) وكذا الرفع من أداء عضو هيئة التدريس ودرجة استيعاب الطالب للمخرجات التعليمية، حيث ساهم التطور التكنولوجي اليوم في الانتقال من الاعتماد على إستراتيجية تلقين الدروس، إلى إستراتيجية الوصول للمعلومات واكتسابها ذاتيا، مستعينا بالوسائل المادية، الالكترونية، البرامج الرقمية، وشبكات التواصل. حيث يتجه العالم اليوم إلى إستراتيجية التعلم المختلط (Blended learning) استخداما لما يعيشه العالم من تطور تكنولوجي في المجال التعليمي من منصات وفيديوهات تعليمية تسهل عملية الشرح، التقييم، التقويم والمتابعة وترفع من مؤشرات أداء المؤسسة التعليمية والبرامج الأكاديمية.

1.1. السياسات:

- تعتبر هاتان العمليتان – أي التعلم والتعليم- في الجامعة الجزائرية رهينة تغطية الجوانب والمعايير العالمية الحديثة، على رأسها:
- التعلم عن طريق المخرجات: أو بالأحرى تحديد نوع وكم حاملي الشهادات الجامعية الواجب توفيرها حسب متطلبات سوق الشغل بشكل علمي ومدروس؛
 - قياس مخرجات كل مادة وبرنامج دراسي بصفة دورية ومستمرة، للوقوف على متابعة تطور المخرجات في كل مرحلة (كل فصل، كل سنة، كل طور دراسي، ... الخ)؛
 - اعتماد سياسة إستراتيجية تطويرية واضحة المعالم والمؤشرات؛
 - إشراك الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصالح (Stakeholder) في عمليات التطوير المستمرة؛
 - ضمان جودة توافق مخرجات الجامعة مع سوق العمل المحلي وسوق العمل العالمي.

2.1. الميكانيزمات:

يمكن تحقيق أهداف الجامعة الحديثة، من خلال الميكانيزمات التالية:

أولا: إنشاء وتطبيق نظام ضمان الجودة مع مؤشرات القياس لتطوير البرامج في الكليات والمعهد ليشمل:

- عمليات التعلم والتعليم؛
 - عمليات التقييم والتقويم؛
 - عمليات حساب مخرجات البرامج؛
 - إنشاء محفظة المادة وخصوصا تقرير المادة وفق النموذج المطلوب لضمان التطوير المستمر لمواد البرنامج.
- ثانيا: توفير منصات الكترونية (electronic platforms) تعليمية لتشمل ما يلي:
- بنك الأسئلة (test bank): والتي يتم مراجعتها واختبارها والتأكد من نجاعتها في تقييم المخرجات بكل شفافية، وفق طرق علمية محددة لكل مستوى من مستويات المعرفة؛
 - الانتقال من عملية التقييم (assessment) للتعليم إلى عملية التقييم (assessment) من أجل التعليم؛

- اختيار استراتيجية، طريقة ووسيلة التقييم الضرورية لكل نوع من أنواع مخرجات ومستويات المعرفة التعليمية؛
- وضع مستويات متباينة للأسئلة لقياس مستوى المعرفة عند الطالب.

ثالثاً: إنشاء مركز تقييم وتقويم الاختبارات، تسند إليه مهمة وضع ومتابعة سياسات التقويم والتقييم، ومتابعة تنفيذها على مستوى كل الكليات والمعهد، ويمس كل البرامج التعليمية خلال كل مراحل التقييم، كما يمكن مواكبة التجارب الدولية، لاسيما تلك الدول التي تُعرف بصناعتها القوية في ذات المجال.

رابعاً: إنشاء مركز لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس من ناحية:

- فنون ومهارات التدريس والتقييم والمتابعة؛
- استعمال الوسائل التعليمية الضرورية التي تحتاج مستوى معرفي معين؛
- استعمال استراتيجية تعليمية (teaching strategy) لكل مستوى معرفي الذي يختلف من فئة إلى فئة أخرى، وتحديد هذه المستويات المعروفة عالمياً أهمها: المستوى الإدراكي، مستوى المهارات، مستوى الأخلاق والقيم، حيث يتم تقييم الطالب في كل مادة وبرنامج على أساس هذه المستويات كلها دون إهمال أي مستوى وخصوصاً مستوى القيم، كون سوق العمل اليوم يحتاج إلى مستوى عالي من القيم.

خامساً: تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين في تطوير ومتابعة مخرجات البرنامج، من خلال الاستقصاء والاستبيان واللقاءات المباشرة في كل سنة جامعية وبصفة مستمرة، على مستوى كل البرامج الأكاديمية، وذلك بهدف تصحيح التوجه وتدارك النقائص التي مست البرنامج التعليمي، ويهدف تفادي مخرجات جامعية بعيدة عن سوق العمل والتي تؤدي إلى زيادة تفاقم أزمة البطالة بسبب اتساع الفجوة ما بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، ويمكن بذلك تحقيق دور الجامعة في قيادة القاطرة الاقتصادية والاجتماعية، والذي لن يتحقق إلا بتأسيس شراكة مستمرة، دائمة وحقيقية مع القطاعين العام والخاص في تطوير البرامج.

ولإنشاء هذه العلاقة لابد من عقد شراكة إستراتيجية مع القطاع العام والقطاع الخاص لكل برنامج أكاديمي، فالشراكة تعد وسيلة وأداة منهجيتين لتنظيم العلاقات بين الأطراف، وإذا وجدت فجوة بين تلك الأطراف لن يتحقق التطور والتنمية في بنية الدولة.

كخلاصة لما تقدم ذكره، يمكن القول بأن العملية التعليمية للجامعة الحديثة لابد أن تشمل على:

- مخرجات البرنامج مستهدفة ضمن معايير من شأنها أن تتوافق وسوق الشغل؛
- مخرجات البرنامج مرتبطة بمؤشرات قابلة للقياس؛
- قياس مخرجات البرنامج والمواد بصفة دورية خلال كل فصل دراسي؛
- التطوير الدوري والمستمر المبني على مؤشرات الأداء لكل مادة دراسية وبرنامج أكاديمي؛
- اشراك القطاع العام والخاص في العملية التطويرية بصفة دورية؛
- اشراك المستشارين في هذه العملية من باحثين أكاديميين ومهنيين، والسلطات الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة، وزارة التشغيل، ... الخ).

البحث العلمي هو الركيزة الأساسية لقيام جامعة حديثة شاملة (نقصد هنا أعضاء هيئة التدريس ودورهم في العملية البحثية وكذا قيام الطلبة بإعداد المشاريع العلمية والأبحاث)، ولكونه جزء مهم من العملية التعليمية، فإنه يعتبر أيضا من أهم مخرجات الجامعة من بحوث وابتكارات وبراءات اختراع تخدم بهم سوق العمل والتنمية المستدامة. وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن مشاكل الأبحاث وأفكارها يجب أن تكون من الواقع حتى تتمكن من علاج المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشركاء الاجتماعيين، وتأتي لتحل المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية الحقيقية، وهنا يأتي دور القطاعين العام والخاص الذي يعد مصدرا هاما للمعلومات وأرضا خصبة لإجراء الأبحاث، وبالتالي نجد أن الجامعة الحديثة تعتمد على توفير منصات رقمية تسهل عمليات التواصل وتوفير المعلومات، ناهيك عن إبراز خصائص المخرجات المطلوبة في السوق، ومن أجل تحقيق هذا الدور البارز، نقترح:

- إنشاء منصة عملية تفاعلية تهتم بربط الجامعة بالقطاعين العام والخاص، لتحديد الاحتياجات البحثية لهذه الأخيرة، وتوفير المخرجات اللازمة من الكفاءات، إذ تعتبر هذه المنصة وسيط بين الجامعة وسوق العمل (القطاعين العام والخاص) لعرض احتياجاتها ومشاكلها البحثية وفق تفاصيل محددة، لمحاولة إيجاد الحلول الناجعة والمقترحات التي يقدمها الباحثون، ويتم اعتمادها بعد مراجعتها من طرف هيئات حكومية أو لجان علمية، ثم يتم تمويل ودعم هذه المشاريع المعتمدة، في شكل منح بحثية. ومحاولة التسويق لهذه المنصة واعتمادها كمنصة رسمية للجامعة والسوق المحلية (مستغانم مثلا)، السوق الوطنية والسوق العالمية؛
- الابتكار الذي يأتي في مقدمة اهتمامات البحث العلمي، ويعمل ذلك على تعزيز رصيد الجامعة الجزائرية من براءات الاختراع، بالإضافة إلى ارتباطه بخدمة السوق المحلية والسوق الدولية، بعلامة مسجلة باسم الجامعة؛ حيث تتجه أغلب الجامعات الكبيرة في العالم لإنشاء مراكز للابتكار والمقاولاتية.
- الشراكة المجتمعية بين الجامعة بخبرائها والقطاعين العام والخاص: وكما نطرحه لأول مرة من هذا الصرح العلمي، بإنشاء "منارات الخبرة"، وهو الهيئة التي تسمح بانعقاد "الشراكة المجتمعية" بين الجامعة بخبرائها والقطاعين العام والخاص، ويمكن من خلاله تحقيق مداخل للدكتور والجامعة في نفس الوقت كمرحلة أولية لتحقيق استراتيجية الاستقلالية المالية للجامعة.
- إذن؛ من خلال بيوت الخبرة يمكن للباحث أن يزاوّل نشاطا مدفوعا في إطار البحث العلمي، وتفعيل دوره -الباحث- في المجتمع، في إطار شراكة (جامعة-باحث-قطاع عام وقطاع خاص)، هذا ما يتيح المجال للكفاءات الجزائرية للإبداع والابتكار، وتقديم الاستشارات المبنية على أسس علمية.
- ويتطلب إنشاء منارات الخبرة، توفير المناخ التشريعي والتنظيمي الملائم، فضلا على توفير الأدوات والوسائل التي من شأنها مواكبة التطورات الحاصلة في ذات المجال، بالإضافة إلى دعم هذه المنارات بوسائل التحليل والبرمجيات.

بنك الشراكة والتنمية المجتمعية: ويمثل دور وأثار الجامعة (طالب، عضو هيئة تدريس وموظف) على المجتمع، حيث يمكن أن تمثلها بهيئة تابعة للوزارة الوصية، ونطلق عليها لأول مرة مصطلح "بنك الشراكة والتنمية المجتمعية". من هذا المنطلق يمكننا إبراز الدور غير التقليدي للباحث في الجامعة الحديثة، فدور "عضو هيئة التدريس - طالب - موظف" لا تقتصر على مهمة "التعليم - البحث العلمي - الوظيفة" فقط فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل:

- خدمة المجتمع؛

- عمليات المشاركة في تطوير البرامج التنموية.

ولإعطاء تصور أقرب لهذه المهام، يمكن مثلا أن يخصص لعضو هيئة التدريس حجم ساعي للمشاركة في التنمية المجتمعية، أو بعبارة أخرى خدمة المجتمع التي تعتبر ضرورية لتقريب الجامعة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ما يعني أن عضو هيئة التدريس يقدم خدمات استشارية وخبرات إلى المجتمع (هيئات، جهات غير حكومية، قطاع خاص، أفراد، ... الخ) عن طريق الإمكانيات المعرفية، باسم الجامعة وتحت إشرافها، مقابل الاستفادة من تعويض جزافي عن هذه العمليات، بالإضافة إلى خلق جو من التنافس العلمي بين أسرة الأساتذة في سعيهم لإيجاد أنجع وأفضل الحلول والمقترحات في هذا الإطار. تتمثل مظاهر التنمية المجتمعية للجامعة في:

- مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المشاريع التنموية، ومتابعة تجسيدها على أرض الواقع، من فكرة إلى مشروع؛

- طرح أفكار جديدة ومبتكرة؛

- إيجاد فرص للمؤسسات الناشئة (startup)؛

- الأبحاث العلمية والتكنولوجية؛

- تقديم خدمات مجتمعية خالصة (أي تقديم المعرفة فقط)؛

- تحقيق ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية، ويقصد بها تقديم المعرفة، المهارات والخبرات لتكون منتجة في المجتمع، وبالتالي يصب هذا المفهوم في مجال التنمية والتنمية المستدامة.

وما تجدر الإشارة إليه أن الفرق بين الخدمة المجتمعية والمسؤولية المجتمعية، أن هذه الأخيرة تشمل تقديم المعارف، المشورة، الدعم والمتابعة، للوقوف على النتائج والمخرجات، والبحث، حتى ينجح المشروع ويستمر ويكون مستدام، بينما يقتصر مفهوم الخدمة المجتمعية الخالصة على تقديم علم أو معارف إلى الجهة التي تحتاجها، سواء أفراد أو مؤسسات أو هيئات دون الوقوف على النتائج المحققة لتكون مستدامة.

ونعود بحضراتكم إلى مقترح " بنك الشراكة والتنمية المجتمعية " ، والذي يقوم على:

- عملية رقمنة كل مبادرات أعضاء هيئة التدريس، وتوجيهها إلى الجهات التي تحتاجها أو تطلبها؛
- توفير إحصائيات حول الخدمة المجتمعية، وتكون بمثابة أدلة للتدخلات في هذا الإطار من طرف عضو هيئة التدريس، تحت إشراف جامعة انتمائه وبموافقتها؛
- تمكن مبادرات المسؤولية المجتمعية الجهات الوصية من جمع الإحصائيات عبر الوطن من خلال منصة بنك المسؤولية المجتمعية، من متابعة نمو وتطور المشاريع، وحتى إحصاء حصة كل عضو هيئة تدريس مبادر من الحجم الساعي المخصص لذات الغرض، وبالتالي يمكن حوكمة مبادرات الجامعات في سياق التنمية المجتمعية بشكل فعلي وحقيقي، وتحديد أهدافها في:
- تطوير البرامج التكوينية والبحثية؛
- ربط البرامج مع سوق العمل؛
- الرقمنة التي تسهل عملية التعلم والتعليم، والبحث العلمي؛
- خدمة المجتمع، والتوجيه السليم لتمويلات الخدمة المجتمعية من طرف الشركاء الاجتماعيين.

4- خاتمة (مقترحات):

وعلى ضوء ما تقدم التطرق إليه آنفا، يمكننا تقديم مقترحات أخرى، وندرجها في نقطتين مهمتين:

أولاً: استراتيجية الاستقلالية المالية:

لابد علينا نحن كسلطات وصية، باحثين أكاديميين، وفاعلين في القطاع، التفكير العميق في كيفية إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق الاستقلالية المالية للجامعة الجزائرية، والتي أصبحت معياراً مهماً لمعرفة مدى إنشاء جامعة فعالة ونافعة للمجتمع، من خلال إنشاء مشاريع وورشات، أدوات ومنصات رقمية، تفتح المجال لتعزيز مداخل الجامعة، أو بعبارة أخرى تفعيل دور عضو هيئة التدريس في خلق الثروة في إطار الشراكة مع مؤسسته الجامعية، على شكل (جامعة - باحث - مجتمع). إذ تمكن الاستقلالية المالية للجامعة من إنشاء مشاريع استثمارية تنموية، تستدعي البحث في هذا الموضوع لإيجاد الميكانيزمات الضرورية لتحقيق مثل هذه المشاريع.

ثانياً: تطبيق المعايير العالمية للجودة في الجامعة:

الجودة لم تعد اختياراً، بل حتمية فرضتها الحياة المعاصرة، وتشمل كل السياسات الضرورية التي تسمح بإنشاء جامعة نافعة وفاعلة في المجتمع، وبأقل التكاليف، هذا ما يجعل مخرجات الجامعة الجزائرية مطلوبة على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وتبنى معايير الجودة في الجامعة على أسس نذكر منها:

- التطوير الذي يشمل كل الأسرة الجامعية من إدارة وهيئة التدريس (التعليم، التأهيل والتدريب)؛
- تحسين جودة المخرجات مع ضمان أعلى مستويات التعليم بما يحقق أكبر منفعة للطالب؛
- التحول من النظام الإداري التقليدي إلى نظام إدارة الجودة وفق منصات رقمية حديثة.